حققت 8 % نمواً على أساس سنوي في الربع الأول من 2025

15.69 مليون دينار صافي أرباح مجموعة البنك الأهلي

طلال بهبهاني : النتائج تعكس نجاحنا بتحقيق أهدافنا الإستراتيجية الموضوعة ونمو أعمالنا في الكويت والدول التي نتواجد فيها

عبد الله السميط: البيانات المالية تؤكد قوة ومرونة عملياتنا وتنوع نمو أعمالنا في مختلف القطاعات الاقتصادية

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية عن الربع الأول 2025، والتي تعكس نجاحها في مواصلة أدائها المميز وتسجيل النمو في مؤشراتها المالية. وحققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 15.69 مليون دينار كويتي بنمو 8% على أساس سنوي، في حين بلغت ربحية السهم 5 فلوس، بينما ارتفعت الأرباح التشغيلية 5% إلى 29.27 مليون دينار كويتي.

وبلغ إجمالي الأصول 7.36 مليار دينار كويتي بنمو 13%، في حين وصلت ودائع العملاء إلى 4.40 مليار دينار كويتي بنمو 12%. في الوقت نفسه زادت محفظة القروض والسلف بنسبة 10.5% لتصل إلى 4.72 مليار دينار كويتي، كما بلغت نسبة القروض المتعثرة ((NPL 1.38%، وقد تمت تغطيتها بمخصصات تبلغ نسبتها 433%. وبلغت نسبة كفاية رأس المال ((CAR 16.78%، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 8.3% لتصل إلى 642.85 مليون دينار كويتي.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي طلال محمد رضا بهبهاني "تعكس نتائج الربع الأول 2025 النمو في مؤشراتنا المالية وقدرتنا على تحقيق اهدافنا المنشودة من خلال نموذج الأعمال المتنوع والاستثمارات الإستراتيجية المدروسة بعناية والإدارة الحصيفة للمخاطر لدينا".

ورأى أن المؤشرات المسجلة تعبر عن الأداء المتوازن في مختلف إدارات المجموعة، والمركز المالي القوي الذي تتمتع به، وتظهر نجاح الإستراتيجية المطلوبة للحفاظ على النمو المستدام في مختلف القطاعات، منوهاً إلى التركيز المستمر على تنمية الحصة السوقية في جميع القطاعات من خلال الابتكار المستمر للحلول المصرفية المتنوعة.

وبين بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي نجحت في تحقيق أهدافها والحفاظ على متانة مركزها المالي وقوة ربحيتها وأدائها التشغيلي المميز إلى جانب التوسع في خدماتها المصرفية لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء، ومواكبة التغيرات المستمرة التي تشهدها الصناعة المصرفية. وأوضح أن المؤشرات المالية خلال الربع الأول 2025 أتت في وقت يواصل البنك تطبيق معايير التحول الرقمي والابتكار والمرونة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

طلال بهبهاني

وقال إن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل العمل على خطة التحول الرقمي للارتقاء بعملياتها التشغيلية، مبيناً أنها حققت العديد من النجاحات في هذا الإطار وهو ما يتجلى في التطوير المستمر للموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، وإطلاق التطبيق الجديد على الهواتف الذكية بمزايا نوعية وحديثة لخدمة العملاء على مدار الساعة وفق أعلى المستويات في الصناعة المصرفية، كاشفاً عن عقد العديد من الشراكات مع مؤسسات رائدة على مستوى العالم للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بنجاح في مختلف إدارات المجموعة، من أجل تقديم تجربة مصرفية متكاملة، ولافتاً إلى التزامها الراسخ بأعلى معايير الجودة والأمان في تلبية احتياجات العملاء المتنوعة وجذبهم لاختيار البنك الأهلي الكويتي كشريك مصرفي مفضل لهم لتنفيذ جميع معاملاتهم المصرفية.

عبد الله السميط

النمو الاقتصادي والتنمية في دولة الكويت من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم رواد الأعمال، وتعزيز الشمول المالي، فضلاً عن تطوير عمليات المجموعة التشغيلية في جميع الأسواق التي تعمل بها في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وتابع بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حافظت في الوقت نفسه على تقييمها الائتماني المرتفع بدرجة A من فيتش و A2 من موديز، مما يؤكد القوة المالية و للمجموعة وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، منوها بالتزام المجموعة بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ودمجها في مختلف عملياتها اليومية مما يساعدها في الارتقاء بالتصنيفات العالمية في هذا الإطار، ويسهم في خفض التكاليف التشغيلية بشكل ينعكس إيجاباً على غالبية المؤشرات المالية.

نتاج الاستثمارات

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة عبد الله السميط "تؤكد البيانات المالية القوة والمرونة التي نتمتع بها في عملياتنا مما يساعدنا بالحفاظ على النمو المستدام في أرباحنا الصافية، وتظهر في الوقت نفسه أن المجموعة تواصل حصد نتاج الاستثمارات التي تقوم بها في مختلف القطاعات من أجل الارتقاء بتنافسيتنا في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت وفي الأسواق الإقليمية التي نعمل بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية".

وأوضح السميط أن الربع الأول من العام الحالي شهد حصول مجموعة البنك الأهلي الكويتي على التمويل اللازم لعملياتها بقيمة مليار دولار أميركي هي الأعلى في تاريخها مما يؤكد متانة الوضع المالي للمجموعة، ويسلط الضوء في الوقت نفسه على وضع السيولة القوي وثقة المستثمرين الإقليميين والعالميين من منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، مبينا أنه سيتم استخدام هذه التسهيلات للحفاظ على استقرار الوضع المالي للمجموعة وتعزيز خدمة العملاء وتطوير العمليات التشغيلية ومواصلة النمو المستدام واغتنام الفرص التي ستحققها.

ولفت إلى توقيع البنك من خلال فرعه في مركز دبي المالي العالمي اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع بنك الصناعة والتعمير الأوزبكي (SQB) بقيمة 50 مليون دولار أميركي والتي تشكل خطوة هامة في التنوع الإستراتيجي وتعزيز العلاقات التجارية التي يتمتع بها البنك حول العالم، معتبراً أن هذه التسهيلات تؤكد قدرته الدائمة على الحصول على الدعم اللازم من مختلف الدول حول العالم.

في الاجتماع العربي الـ 14 للجنة الفنية في جامعة الدول العربية بمشاركة الكويت

تطوير التشريعات والإستراتيجيات لمواجهة التحديات العالمية في مجال الملكية الفكرية

مها بخيت : هناك تقدم ملحوظ للدول العربية في تحديث سياساتها لدعم الابتكار وحماية الحقوق في هذا المجال

الاجتماع يناقش مشروع إنشاء منصة السجل الإلكتروني العربي والتحديات التي تجابه واقع حق المؤلف وسبل مواجهتها

عبد المحسن العطار ممثلا عن الكويت

بدء الاجتماع العربي الـ14 للجنة الفنية للملكية الفكرية بمشاركة الكويت

انطلقت أمس أعمال الاجتماع الـ 14 للجنة الفنية للملكية الفكرية والذي تنظمه وحدة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية برئاسة الجزائر ومشاركة دولة الكويت.

وأكدت مدير إدارة الشؤون القانونية ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية بالجامعة العربية الدكتورة مها بخيت في كلمتها الافتتاحية أن العديد من الدول الأعضاء تعمل حاليا على الاستمرار في تطوير تشريعاتها وقوانين الملكية الفكرية وكذلك الاستراتيجيات لمواكبة الأحداث ومواجهة التحديات العالمية في مجال الملكية الفكرية.

وأعربت بخيت عن الشكر لمكاتب الملكية الفكرية على كل الجهود المبذولة والمستمرة منذ بدء أعمال اللجنة الفنية للملكية الفكرية بموجب القرار الوزاري الصادر عن الدورة 57 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2016.

وأكدت أن الاجتماع يهدف إلى مواصلة هذه الجهود التي تعكس تطورا ملحوظا في شتى مجالات العمل في الملكية الفكرية بالدول العربية.

وأضافت أنه وفقا للتقرير العالمي للملكية الفكرية لعام 2024 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية هنالك تقدم ملحوظ للدول العربية في تحديث سياساتها لدعم الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية بهدف دعم التنمية بشتى مجالاتها وذلك وفقا للإحصائيات المتعلقة بإيداع براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم.

وأشارت إلى أن الدول العربية أحرزت تقدما في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024 مقارنة بالأعوام السابقة فقد احتلت الامارات المركز الاول عربيا و32 عالميا تليها السعودية في المركز الثاني عربيا و47 عالميا ثم قطر حلت في المركز الثالث عربيا و49 عالميا كذلك جاءت مصر في المركز الأول على مستوى قارة أفريقيا في عدد التجمعات العلمية والتكنولوجية بما يمثل 22 بالمئة من عدد التجمعات العلمية على مستوى القارة.

وفي إطار الجهود العربية في الانضمام إلى الاتفاقيات التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية هنأت بخيت السعودية بانضمامها إلى (اتفاق لاهاي) بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية وذلك في يناير الماضي.

وتتكون اللجنة الفنية للملكية الفكرية من المسؤولين الحكوميين عن مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية (مكاتب الملكية الصناعية ومكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة) وهي اللجنة المسؤولة عن وضع قواعد للتعاون بين الدول العربية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الوعي العربي فيما يتعلق بموضوعات الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار.

ويناقش الاجتماع الذي يستمر يومين توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية ومتابعة توصيات تنفيذ توصيات اللجان الفرعية (اللجنة الفرعية للملكية الصناعية واللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة) والتقدم المحرز في عمل تلك اللجان.

كما يناقش الاجتماع عدة موضوعات من أهمها مشروع إنشاء منصة السجل الإلكتروني العربي بدعم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية وسبل مواجهتها.

وتشارك دولة الكويت في الاجتماع بوفد يترأسه مدير إدارة المنظمات العالمية بوزارة التجارة والصناعة عبدالمحسن العطار ويضم الوفد أعضاء من إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع بالوزارة.

في زيارة لتعزيز التعاون الإستراتيجي بمجالات الاستثمار

50 رجل أعمال من هونغ كونغ يناقشون في الكويت الابتكار والتكنولوجيا والخدمات المالية والتجارة

بيتر كيه : نطمح إلى إرساء التعاون مع الشركاء الكويتيين مستفيدين من "رؤية 2035" الطموحة

بيتر كيه

في زيارة تاريخية تعد الأولى من نوعها بمشاركة ممثلين عن الشركات في البر الرئيسي للصين، ما يعكس أهمية هونغ كونغ كجسر استراتيجي يربط الصين بالعالم بتنظيم من مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ (HKTDC)، يقوم وفد أعمال رفيع المستوى بقيادة جون كيه سي لي، الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في جمهورية الصين الشعبية، بزيارة إلى دولة الكويت في الفترة من 13 إلى 15 مايو الجاري. وتهدف الزيارة إلى تعزيز مكانة هونغ كونغ كبوابة اقتصادية ثنائية الاتجاه بين الصين والعالم، واستكشاف آفاق جديدة للتعاون تماشيا مع مبادرة الحزام والطريق ورؤية الكويت 2035.

وتُعد هذه الزيارة، التي تضم لأول مرة ممثلين عن شركات من مدن البر الرئيسي للصين، محطة استثنائية تؤكد دور هونغ كونغ كمركز عالمي رائد في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار والتبادل الثقافي. كما سيقوم الوفد، الذي يضم أكثر من 50 شخصية رفيعة المستوى من هونغ كونغ والبر الرئيسي، بعقد سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين من غرف التجارة والشركات الكويتية لبحث سبل التعاون والاستثمار والنمو المشترك، حيث من المتوقع توقيع عدة مذكرات تفاهم لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الجانبين.

كما تعكس هذه الزيارة التي تستمر لثلاثة أيام، جهود هونغ كونغ لتعزيز التعاون الثلاثي بين هونغ كونغ والبر الرئيسي ومنطقة الشرق الأوسط. وتهدف الزيارة أيضاً إلى تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية، إلى جانب استكشاف فرص الاستثمار في منطقة خليج جوانغدونغ-هونغ كونغ-ماكاو الكبرى (GBA) من خلال شراكات مربحة للطرفين. كما سيتطرق الوفد إلى مناقشة التعاون في القطاعات الناشئة مثل الابتكار والتكنولوجيا والنقل والطاقة الجديدة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى القطاعات التقليدية مثل الخدمات المالية والتجارة واللوجستيات والخدمات المهنية. وفي إطار جهودها لتعزيز التجارة الثنائية وفرص الاستثمار وتعزيز تحالفاتها الاستراتيجية، عززت هونغ كونغ في العام 2024 من علاقاتها مع دولة الكويت، التي احتلت المرتبة السادسة ضمن قائمة شراكاتها التجارية في الشرق الأوسط، وشكلت خامس أكبر سوق للصادرات وسابع أكبر سوق للواردات في المنطقة.

وقال الدكتور بيتر كيه. أن. لام.، "رئيس مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ": "تمثل مشاركة ممثلي الشركات الصينية من البر الرئيسي في هذه الزيارة نقلة نوعية في استراتيجيتنا للانفتاح على العالم، كما تؤكد الدور الفريد الذي تلعبه هونغ كونغ كحلقة وصل بين البر الصيني والشرق الأوسط. ونطمح من خلال هذه الزيارة إلى إرساء تعاون استراتيجي مع الشركاء الكويتيين، مستفيدين من الرؤية الطموحة للكويت 2035، وما تتمتع به هونغ كونغ من قدرات تنافسية عالمية في القطاعات المالية والمهنية. كما أننا ملتزمون في الوقت نفسه بتعزيز التعاون الإقليمي، ليس في القطاعات التقليدية مثل الخدمات المالية والتجارة واللوجستيات والخدمات المهنية فحسب، ولكن أيضاً في المجالات الناشئة، بدءاً من الابتكار وتطوير المدن الذكية إلى الاستدامة والطاقة الجديدة والمباني الخضراء والحد من النفايات. ونرى بأن هذه الزيارة سترسي الأسس المتينة لشراكات طويلة الأمد بين هونغ كونغ والبر الرئيسي للصين ومنطقة الشرق الأوسط."وتمثل الزيارة خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين هونغ كونغ ودولة الكويت، مما يعزز المصالح المشتركة ويضع الأساس للتعاون الاستراتيجي طويل الأمد في إطار التوجهات العالمية للتنمية.